

نواب الضفة
يلتقون الأب
"مانويل مسلم"

الخميس

19 محرم 1438 هـ - 20 أكتوبر / تشرين الأول 2016 م

السنة الثامنة - العدد (199)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /
الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

عقد جلسة حول الأبعاد القانونية لإلغاء الانتخابات التشريعي يقر بالإجماع دراسة عودة حكومة "هنية" لمزاولة أعمالها



أكد الدكتور أحمد بحر
أن المجلس كان أشد
الداعمين لإجراء الانتخابات،
معتبراً إياها خطوة مهمة
على طريق ترتيب البيت
الفلسطيني، ومحاولة
لإرساء أسس جديدة
تحكم العلاقات الوطنية،
وتعيد الاعتبار للعملية
الديمقراطية المعطلة،
وتتمهد الطريق نحو
إنهاء الانقسام وتحقيق
المصالحة وإجراء الانتخابات
التشريعية والرئاسية
والمجلس الوطني،
واستدرك قائلاً: "إلا أن
الأجواء والبيئة الأمنية
والبوليسية التي سادت
في الضفة الغربية وحالة
الترهيب التي مارستها
أجهزة أمن السلطة ضد
القوائم المدعومة من
حركة حماس".

5-4 <<<

نواب الضفة يهنئون السفير
المغربي بنجاح الانتخابات البرلمانية

07 <<<

اللجنة الاقتصادية تستمع
لوكيل وزارة الاقتصاد الوطني

06 <<<

لجنة التربية تستمع لوكيل
وزارة الإسكان

06 <<<

بحر يدعو أهالي القدس للسير على نهج الشهيد
"مصباح أبو صبيح" ومواصلة استهداف الصهاينة

03 <<<

رئاسة التشريعي تشيد بقرار اليونسكو النهائي
إعتبار الأقصى تراث إسلامي خالص

المكتب الإعلامي مؤخراً بالشكر لكافة
الدول التي صوتت لصالح القرار، مشيراً
إلى أن مصادقة منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) على أن
المسجد الأقصى مكاناً مقدساً للمسلمين
فقط، ولا علاقة لليهود فيه وكذلك الحادث
الغربي للمسجد إنما هو بمثابة خطوة في
الاتجاه الصحيح.

02 <<<

الأقصى هو القرار الأكثر جرأة في
تاريخ الأمم المتحدة، داعياً فصائل
شعبنا وأطيافه للدفاع عن مقدساتنا
الإسلامية والمسيحية وفي مقدمتها
المسجد الأقصى والعمل على تحريرها
بكافة السبل والوسائل المتاحة التي
كفلها القانون الدولي.
وتوجه بحر في تصريح صحفي أصدره

أشادت رئاسة المجلس التشريعي
بالقرار النهائي لمنظمة اليونسكو
إعتبار المسجد الأقصى تراث إسلامي
خالص.

واعتبر الدكتور أحمد بحر النائب الأول
لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني
أن قرار اليونسكو القاضي بعدم وجود
أي ارتباط أو حق لليهود في المسجد

دعا البرلمان لمقاطعة مؤتمر "توحيد القدس" د. بحر: قرار اليونسكو النافي لارتباط اليهود بالمسجد الأقصى الأجرأ في تاريخ الأمم المتحدة

للمستوطنات الصهيونية.

النائب حسن يوسف

إلى ذلك استنكر بحر بشدة قرار الاحتلال القاضي بتجديد الاعتقال الإداري بحق النائب حسن يوسف للمرة الثالثة على التوالي، معتبراً إياه منافياً لأبسط القواعد القانونية والحصانة البرلمانية المنتهكة من قبل الاحتلال، داعياً برلمانات العالم والحقوقيين الأحرار لتحمل مسؤولياتهم المهنية والقانونية والأخلاقية والوقوف بجانب نواب شعبنا المنتخبين والمختطفين في سجون الاحتلال، والعمل الفوري لضمان الإفراج عنهم وحماية حصانتهم البرلمانية المغيبة.

وأكد أن الاحتلال وقادة حكومته يحاولون تعطيل عمل المجلس من خلال استمرارهم في سياسة اختطاف النواب والزج بهم في السجون، منوهاً لأنها سياسة أثبتت فشلها الذريع، مؤكداً أن المجلس مستمر في أداء دوره في خدمة أبناء شعبنا من خلال ممارسة كل مهامه التشريعية والرقابية والأدوار المنوطة به كافة.



برلمانات الدول التي ستشارك فيه لعدم المشاركة لمساسه بثوابتنا الفلسطينية وتنكره لحقوق أبناء شعبنا ومخالفته للقانون الدولي، مندداً بزيارة البرلمانيين المشاركين بالمؤتمر

مؤتمر "توحيد القدس" الذي تنظمه "مؤسسة حلفاء إسرائيل" لإحياء الذكرى الخمسين لاحتلال القدس بالتنسيق مع حكومة الاحتلال، معرباً عن رفض شعبنا للمؤتمر وفكرة تنظيمه، داعياً

وتثبيت كامل حقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته.

مشاركة مرفوضة

وفي سياق آخر ندد بحر بما يسمى

أشادت رئاسة المجلس التشريعي بالقرار النهائي لمنظمة اليونسكو إعتبار المسجد الأقصى تراث إسلامي خالص. واعتبر الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن قرار اليونسكو القاضي بعدم وجود أي ارتباط أو حق لليهود في المسجد الأقصى هو القرار الأكثر جرأة في تاريخ الأمم المتحدة، داعياً فصائل شعبنا وأطيافه للدفاع عن مقدساتنا الإسلامية والمسيحية وفي مقدمتها المسجد الأقصى والعمل على تحريرها بكافة السبل والوسائل المتاحة التي كفلها القانون الدولي.

وتوجه بحر في تصريح صحفي أصدره المكتب الإعلامي مؤخراً بالشكر لكافة الدول التي صوتت لصالح القرار، مشيراً إلى أن مصادقة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) على أن المسجد الأقصى مكاناً مقدساً للمسلمين فقط ولا علاقة لليهود فيه وكذلك الحائط الغربي للمسجد إنما هو بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح ويجب أن تتبعها خطوات أخرى من كافة المؤسسات الدولية لدعم

أشادوا بمواقفه الوطنية والوحدوية نواب الضفة يلتقون الأب "مانويل مسلم"

تصحيح الأخطاء التي ارتكبتها الاحتلال بحق القدس والأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية وأن يعاد الحق لأصحابه الأصليين سواء كان ذلك فوق الأرض أو تحتها، وأن يتم الاعتذار أمام العالم عن هذه الخطايا والأخطاء وأن تعاد الأمور إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال.

ولفت إلى أن البوصلة يجب أن تبقى موجهة نحو القدس والحفاظ على هويتها وتعزيز صمود أهلها، معبراً عن استيائه من استمرار الانقسام، وغياب الوحدة الوطنية وضياع البوصلة وعدم وجود قيادة موحدة تقود الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه وفق استراتيجية وطنية يقرها الشعب الفلسطيني.

يذكر أن الأب "مسلم" هو عضو الهيئة الإسلامية المسيحية للدفاع عن القدس، وكان راعياً لكنيسة اللاتين في قطاع غزة سابقاً، وهو معروف بمواقفه الوجدية والوطنية المتقدمة.



تؤكد في مواقفها وقراراتها على بطلان الرواية التاريخية الاسرائيلية وزورها". وأكد على ضرورة أن يتبع ذلك

ليس بحاجة لقرار فهو حق تاريخي أصيل، مضيفاً: "أنه كان من الواجب على منظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية أن

فلسطين، مشيداً بقرار اليونسكو حول المسجد الأقصى المبارك، معبراً عن اعتقاده بأن الحق العربي الفلسطيني في مقدسات فلسطين

زار وفد من نواب المجلس التشريعي بالضفة المحتلة الأب "مانويل مسلم" يوم أمس في بيته بمدينة بيرزيت، وضم الوفد كلا من النواب: أحمد عطون، محمد طوطح، وأيمن دراغمة، وأشاد النواب بمواقف الأب "مسلم" التي وصفوها بالوطنية والوحدوية، وأكدوا على أن الطائفة المسيحية تتمتع باحترام المسلمين في كافة ربوع وطننا الحبيب، منوهين إلى أن روح الأخوة هي التي تسود العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في فلسطين.

وشكر النواب للأب "مانويل" مواقفه الوطنية المتقدمة وتأكيداته في كل مرة يلتقون به على الثوابت والحقوق الوطنية الفلسطينية، مؤكداً على ضرورة العمل من كل الأطراف لتجاوز أزمة الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية بالسرعة الممكنة.

من جانبه شكر الأب "مانويل" الوفد على الزيارة، وأكد على الوحدة الإسلامية المسيحية بين أبناء



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

قرار اليونسكو..

انتصار فلسطيني خالص

في قرار تاريخي وخطوة سياسية هامة اعتمدت اللجنة الإدارية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" قراراً نهائياً يقضي باعتماد المسجد الأقصى المبارك تراثاً إسلامياً خالصاً، نافية وجود علاقة بينه وبين اليهودية، ما أثار غضب الاحتلال الصهيوني وأشعل فيه نوازع الجنون والهيجان، ودفعه إلى اتخاذ إجراءات عقابية بحق منظمة "اليونسكو".

وهكذا، فإن هذا الانتصار يعد انتصاراً كبيراً للحق الفلسطيني الخالد على الباطل الصهيوني الهش، وتأكيداً على سقوط الرواية الصهيونية على المستويات الإقليمية والدولية. ليس غريباً أن يقاطع الكيان الصهيوني لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" بسبب إصدارها قراراً يعتمد المسجد الأقصى المبارك تراثاً إسلامياً خالصاً، إذ أن دولة الاحتلال لم تعتد أن يصدر في الساحة الإقليمية والدولية أو عن المنظمات الأممية ما يخالف مواقفها وسياساتها أو يدين ممارساتها وتصرفاتها تجاه شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية.

منذ النكبة الأولى عام 1948، ومروراً بنكسة حزيران عام 1967، وصولاً إلى الانتفاضتين الأولى عام 1987 والأقصى عام 2000، والحروب العدوانية الثلاثة التي شنها الاحتلال ضد قطاع غزة خلال الأعوام (2008-2009، 2012، و2014)، تعامل الكيان الصهيوني بمنتهى الاستخفاف مع كل القرارات الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، ولم تطبق أي منها على مدار العقود الماضية، ولم تتعامل أو تطبق إلا القرارات التي تتفق مع مصالحها وسياساتها العدوانية، في مشهد بالغ الاستفزازية والأزدراء لكل القيم والمبادئ الإنسانية وكل الاتفاقيات والمواثيق والقوانين الدولية والإنسانية.

ولا يخفى على أحد أن المخطط الصهيوني الأكثر خطورة الذي يعتلج في أذهان قادة الاحتلال يكمن في تهيئة الأجواء الداخلية والخارجية لهدم المسجد الأقصى المبارك وإقامة الهيكل المزعوم بدلاً منه، ما يعني أن قرار "اليونسكو" شكل صفة سياسية حادة للكيان الصهيوني ومخططاته العنصرية تجاه المسجد الأقصى المبارك التي بلغت شوطاً متقدماً في الأونة الأخيرة.

لقد بذلت سلطات الاحتلال الصهيوني جهوداً مضنية في سبيل طمس المسجد الأقصى المبارك في نفوس المسلمين، ومنعهم من الوصول إليه والصلاة داخل ساحاته وباحاته المباركة، وخطط خطوات بعيدة عبر الحفريات التي قامت بها أسفل أساسات المسجد الأقصى، واتخذت خطوة خطيرة بتقسيم الأقصى زمنياً ومكانياً، وأطلقت العنان للتحاولات والمتدنيين وقطعان المستوطنين في اقتحام وتدنيس باحات الأقصى، حتى غدا مشهد التدنيس والاقتحام مشهداً يومياً ألفته الذاكرة واعتادت عليه مختلف وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية.

إلا أن عناية الله تعالى أدركت شعبنا وقضيتنا، فقد اندلعت انتفاضة القدس لتغيّر المعادلات وتقلب الموازين وتضرب مخططات الاحتلال بشأن المسجد الأقصى في العمق والصميم. وما هو الكيان الصهيوني يتجرع هزيمة سياسية جديدة على الحلبة الأممية بعدما اعتقد أن العالم قد غفل عن جرائمه وتناسى ممارساته العدوانية ضد شعبنا ومقدساتنا، وأن انكفاء الأمم والشعوب على هوموها وتحدياتها الداخلية كفيلاً بمنحه الفرصة للنيل من المقدسات الإسلامية في القدس وفلسطين.

إن قرار "اليونسكو" يؤكد الحقيقة الثابتة التي سالت من أجلها دماء الشهداء على أرض فلسطين على مدار عقود الصراع، وهي أن المسجد الأقصى مسجد إسلامي خالص وجزء من عقيدة المسلمين، وأن كل المحاولات الصهيونية لتزييف التاريخ هي محاولات مفضوحة ولن يكتب لها النجاح على الإطلاق.

ولعل من أهم ما يختزنه قرار "اليونسكو" من دلالات ما يتعلق بتهود القدس وطمس الوجود العربي والإسلامي فيها، وأن الوجود الصهيوني في المدينة المقدسة يعد وجوداً احتلالياً مخالفاً للقوانين والاتفاقيات الدولية والإنسانية، وهو ما يتوجب اغتنامه واستثماره لجهة بلورة وتحشيد جهد عربي وإسلامي ضاغط في أروقة المنظمات الدولية والأممية يستهدف الدعوة إلى إنهاء الاحتلال وإلزام الاحتلال بتطبيق الاتفاقيات والقوانين الدولية، ومنعه من تطبيق مخططاته العنصرية ضد أرضنا وشعبنا ومقدساتنا.

وختاماً.. فإن الصهاينة إلى زوال مهما طال الزمن، وإن وجودهم واحتلالهم لأرضنا ومقدساتنا عارض لن يوم، وإن المقاومة الفلسطينية الباسلة التي ترفع لواء التمسك بالحقوق والتوابع الوطنية، التي تترافق مع الجهد السياسي والدبلوماسي المخلص على الساحة الإقليمية والدولية، من شأنها أن تقصر عمر الاحتلال، وتجعل أمر انتصارنا وتحرير أرضنا ومقدساتنا أقرب من أي وقت مضى بإذن الله.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

أسرج مصباح الأقصى بالدم

بحر يدعو أهالي القدس للسير على نهج الشهيد مصباح أبو صبيح" ومواصلة استهداف الصهاينة



التي سوف تزلزل بنيان الكيان الصهيوني.

يذكر أن الشهيد الذي يبلغ من العمر (40 عاماً) والملقب بـ "أسد الأقصى" كان قد عبر عن حبه للمسجد الأقصى واشتياقه له حيث كتب في آخر تدويناته: "لن أشتاق لأحد كاشتياقي إليك، لن أحب أحداً كحبي إليك، عمري وحياتي وكل مالي فداك"، وذلك قبل أن يقدم على تنفيذ عملياته بحق جنود الاحتلال في المدينة المقدسة.

المسجد المبارك، ووصف قرار منعه من الدخول للمسجد الأقصى والحكم عليه بالسجن الفعلي أربعة أشهر بسبب حبه للأقصى بأنه ظلم وقرر أن يتمرد على الظالمين وعلى هذا الواقع". كما أشاد بصبر عائلة الشهيد ورباطة جأشها، داعياً رجال الأمة وأحرار العالم للاستماع لما قالته كريمة الشهيد في رثائها لوالدها، معتبراً أن كلماتها وإصرارها وقوة عبارتها ستفجر في وجه العدو مزيداً من العمليات الاستشهادية

هاتف د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي مؤخراً ذوي الشهيد مصباح أبو صبيح بطل عملية القدس مهناً باستشهاده بعد أن نال من أعداء الله وأوقع فيهم القتل، واعتبر بحر أن عملية الشهيد "أبو صبيح" من أبرز العمليات التي وقعت منذ انطلاق انتفاضة القدس وأكثرها تخطيطاً والأشد وقعاً والأكثر فتكاً ووجعاً للاحتلال.

وأشاد بحر بالعملية وآثارها على المجتمع الصهيوني معتبراً أنها أربكت حسابات الاحتلال وقلبت الطاولة على رؤوس قادة الكيان، مشيراً لجهود الشهيد في محاربة ومكافحة الاحتلال وبدوره في الرباط في المسجد الأقصى خلال الأعوام الأخيرة، لافتاً لأنه يلقي الله تعالى بقلب مليء بحب أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين. وأضاف بحر أثناء مكالمة الهاتفية مع ذوي الشهيد أبو صبيح: "أن الشهيد قد فاض حبه للأقصى واشتياقه إليه، ورفض ما يمارسه الاحتلال بحق

التشريعي يعقد ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون الصلح الجزائي



هامة تساهم في إثراء المشروع المقترح، وطالبت بتضمين المشروع بعض الإضافات التي تحول دون التلاعب بالصلح الجزائي من قبل المتهمين على غرار تجنب إجراء الصلح في حالة العود.

في حين طالب مختصين في القانون الجنائي بتقييد إجراء الصلح ضمن ضوابط موضوعية محددين من إطلاق العنان له خشية إهدار الحق العام.

واتفق الحضور في نهاية الورشة على مراعاة الملاحظات المثارة والخروج بمشروع قانون يراعي الموازنة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة لتحقيق الغاية المرجوة من المشروع والمتمثلة في الحد من الاختناق القضائي وتكديس القضايا والشكاوى لدى القضاء والنيابة العامة في قضايا تعتبر غير خطيرة.

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون الصلح الجزائي المقرّ بالقراءة الأولى بحضور أمين عام المجلس التشريعي نافذ المدهون، ممثلين عن النيابة العامة، أكاديميين، ممثل عن الشرطة، وثلة من الحقوقيين والمحامين.

وأشار المدهون خلال افتتاح الورشة إلى أنها تأتي في إطار حرص المجلس التشريعي على إشراك مختلف الجهات ذات العلاقة بالصلح الجزائي، ونوه إلى أن هذه الورشة تعتبر الثالثة التي تُعقد لمناقشة المشروع المقترح، وناقشت الورشة الملاحظات الشكلية والموضوعية المقدمة على مشروع القانون لا سيما فيما يتعلق بنطاق الجرائم التي يجوز بها الصلح والتصالح والمقابل المالي المدفوع نظير ذلك. وقدمت النيابة العامة ممثلة بالمكتب الفني ملاحظات

أقر بالإجماع دراسة عودة حكومة "هنية" لمزاولة المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة حول الأبعاد القانونية ل



د. بحر:

خشية فتح من الخسارة في
الانتخابات وسقوط عدد من قوائمها
في القطاع دفعتها إلى توظيف
القضاء لمصالح حزبية ضيقة



النائب الغول:

قرار التأجيل توظيف إجراءات "قانونية"
لتحقيق أجندة سياسية وهو قرار باطل
وفق القانون الأساسي



النواب: الحالة السياسية في ومقنية، والسلطة تتخذ قرار

إلى أن كل تلك الدعوات قبلت برفض
السلطة وحركة فتح.
وأشار إلى أن عقيلة "أبو مازن" ومن



خلفه حركة فتح ليست منسجمة مع
المفاهيم الوطنية، مندداً بالدعوات
الصادرة عن رئاسة السلطة وجهات
نافذة في الضفة لاعتبار غزة كياناً
معادياً، لافتاً إلى أن ذلك بمثابة
تسويق مع الاحتلال، ومحاولات يائسة
للتحريض على غزة ونزع الشرعية عن
مقاومتها.
وأكد أن "أبو مازن" من ناحية قانونية

وأشار إلى أن جهات نافذة في رام الله
لجأت لذبح القضاء على مذهب المصلحة
الفئوية الحزبية، مطالباً الجهات التي
رعت الاتفاقيات الموقعة بين الفصائل
بالوقوف عند مسؤولياتها.
وأشار إلى أن سقوط قوائم فتح تم
وفقاً لقانون الانتخابات الذي أقر في
العام 2005 م، منوهاً إلى أن حركة
فتح عرضت على حماس أن تسقط
كل الطعون في غزة، أو أن تسحب
حماس قائمتها من خانيونس مقابل
سحب حركة فتح قائمتها في طولكرم،
وتمضي العملية الانتخابية حتى نهايتها،
مؤكداً رفض حماس لهذا الاقتراح.

نهج مخالف

من ناحيته أكد النائب يحيى العبادسة
أن السلطة وحركة فتح ورئيسها منذ
العام 2007م وهم يتبعون منهجاً
مخالفاً لتوجهات الشعب الفلسطيني،
مشيراً للدعوات المتعددة التي وجهت
لرئاسة السلطة والداعية لإتمام
المصالحة والسير نحو الشراكة، لافتاً

• ودعت اللجنة السلطة القضائية في
الضفة الغربية بأن تنأى بنفسها عن
تسييس أحكامها والتزام الحيطة والنزاهة.
• ودعت اللجنة إلى إحالة جميع
المشاركين في هذا الحكم القضائي
الباطل من قضاة ونيابة عامة وغيرهم
للجهات المختصة لاتخاذ المقتضى
القانوني بحقهم تمهيداً لتطهير القضاء
الفلسطيني من هذه العناصر الفاسدة.

مداخلات النواب

حالة سياسية متدريية



بدوره أكد النائب خليل الحية أن الحالة
السياسية في الضفة حزبية وفئوية
ومقنية، والسلطة تتخذ قرارات سياسية
بثوب قانوني، بالإضافة لوجود جهات
عديدة منها حركة فتح، وحكومة الحمد
الله، ومحمود عباس يتعمدون خلط
الأوراق في الساحة الوطنية، منوهاً إلى
أن السلطة ارتدت عما تم التوقيع عليه
في القاهرة عام 2011م.

لحكم محكمة العدل العليا بمرام الله
بشأن الانتخابات، مؤكداً بطلان الحكم
الصادر عن المحكمة المذكورة بتاريخ
3/10/2016م والقاضي بإلغاء إجراء
انتخابات مجالس الهيئات المحلية
وأشار لمخالفة الحكم لأحكام القانون
الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته لا
سيما الفقرة (3) من المادة (26)، وقال:
"يخالف حكم محكمة العدل نصوص
قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية
رقم (10) لسنة 2005م وتعديلاته".
واعتبر الغول قرار التأجيل بمثابة
توظيف إجراءات "قانونية" لتحقيق
أغراض وأجندة سياسية، ترجمتها
حيثيات ومبررات قرار محكمة العدل
العليا، مندداً باستدعاء السلطة لجهاز
القضاء لتأدية وظيفة سياسية بغطاء
قانوني.

التوصيات

• أوصت اللجنة القانونية المجلس
التشريعي بدراسة مقترح لعودة حكومة
رئيس الوزراء إسماعيل هنية لممارسة
مهامها.
• وحملت السلطة في رام الله المسؤولية
التاريخية والسياسية والأخلاقية الناجمة
عن الحكم القضائي المسيس.
• ودعت اللجنة الفصائل الموقعة
على ميثاق الشرف الخاص بالانتخابات
المحلية إلى إعلان مخالفة حركة فتح
لميثاق الشرف والتحذير من مغبة هذا
السلوك الذي يؤسس لفصل قطاع غزة
عن باقي الوطن.

في كلمته الافتتاحية أكد الدكتور
أحمد بحر أن المجلس كان أشد
الداعمين لإجراء الانتخابات، معتبراً
إياها خطوة مهمة على طريق ترتيب
البيت الفلسطيني، ومحاوله لإرساء
أسس جديدة تحكم العلاقات الوطنية،
وتعيد الاعتبار للعملية الديمقراطية
المعطلة، وتمهد الطريق نحو إنهاء
الانقسام وتحقيق المصالحة وإجراء
الانتخابات التشريعية والرئاسية
والمجلس الوطني، واستدرك قائلاً: "إلا
أن الأجواء والبيئة الأمنية والبوليسية
التي سادت في الضفة الغربية وحالة
الترهيب التي مارسها أجهزة أمن
السلطة ضد القوائم المدعومة من
حركة حماس، والتي خيبت آمال شعبنا
في إجراء الانتخابات المحلية، لتأتي
محكمة العدل العليا لاحقاً وتطوي
الصفحة تماماً وتعيد الأمور إلى نقطة
الصفر".

وأضاف إن خشية حركة فتح من الخسارة
المدوية في الانتخابات، وسقوط عدد
من قوائمها في قطاع غزة بقرارات
قضائية، كانت أهم الأسباب التي دفعت
السلطة وفتح إلى توظيف محكمة
العدل العليا من أجل تحقيق أهداف
حزبية ضيقة ومصالح خاصة لا تمت إلى
مصالح الوطن والقضية بصلة.

تقرير اللجنة القانونية

بدوره تلا رئيس اللجنة القانونية
النائب المستشار محمد فرج الغول
تقرير لجنته حول التداعيات القانونية

أعمالها

قرار محكمة العدل العليا برام الله بشأن إلغاء الانتخابات المحلية

حركة فتح فتح عن الانتخابات لعقيلة التفرد بالقرار السياسي والانقلاب على الاتفاقات والتفاهات والقوانين الأمر الذي تمارسه حركة فتح منذ عقود طويلة ليس فقط في مواجهة حركة حماس بل مع كل القوى.

واعتبر إلغاء الانتخابات بمثابة امتداد



لانقلاب فتح على اتفاقات المصالحة التي لم تنفذ منها شيء، مندداً بممارسات السلطة في الضفة الرامية لتفتيت حركة حماس والمقاومة من خلال الاعتقالات السياسية والتخاير والتنسيق مع العدو الصهيوني.

ولفت إلى أن حركة فتح تسخر مؤسسات السلطة لتحقيق مصالح حزبية مقيته، مؤكداً أن التراجع عن الانتخابات دليل أن الحكومة ليس لها من اسمها نصيب، وهي ليست حكومة توافق، بل حكومة حزبية، يتصرف رئيسها على أنه حزبي وكأنه قائد فتحاوي وليس رئيس حكومة.

فشل ذريع

من ناحيته اعتبر النائب سالم سلامة أن السلطة فشلت في إدارة شؤون البلاد فشلاً ذريعاً لذلك لجأت في آخر محاولاتها لامتناء القضاء المسيّس أصلاً، مشدداً أن المحكمة ارتضت لنفسها أن تكون ذليلاً لبعض أصحاب الأهواء الذين لم يستطيعوا أن يرتبوا ببتهم الداخلي.

وأشار إلى أن الذين يخشون على



كراسيهم، وهم مستمرون بنهب مقدرات الشعب وهدر أمواله منذ عقود هم الذين مارسوا السطو على مرافق القضاء وسرقوا هيئته، ولأنهم لا يروق لهم رؤية خصوم أقوياء لهم، لذلك فقد سخروا القضاء لخدمة أهدافهم الحزبية.

وفي نهاية الجلسة أجمع النواب على دراسة مقترح النائب إسماعيل الأشقر بشأن إعداد حكومة هنية لخدمة لممارسة أغملها.

قضاء مسييس

النائب عاطف عدوان اعتبر قرار المحكمة سياسي بامتياز، ويأتي في إطار إدانة الانقسام، ولوضع المزيد من العقوبات في وجه حماس، ولعرقلة المصالحة، مؤكداً



أن حكومة الحمد لله لم تقدم شيء للشعب الفلسطيني منذ تشكيلها. وأكد على عدم اعترافه بشرعية الرئيس ولا حكومته، وأضاف: "نحن في التشريعي لا نعترف بالرئيس ولا بحكومة الوفاق وحماس ستفوز بأي انتخابات ستجرى في الأراضي الفلسطينية إذا كانت نزيهة". واقترح عدوان إجراء مشاورات يقودها المجلس التشريعي لإعادة حكومة إسماعيل هنية لسدة الحكم في القطاع.

حكومة شقاق ونفاق

النائب إسماعيل الأشقر طالب في بداية مداخلته بعودة حكومة إسماعيل هنية لمزاولة عملها، واعتبر أن حكومة الحمد لله لم تقم بما هو مطلوب منها وأصبحت حكومة شقاق ونفاق وتكريس للانقسام، لافتاً إلى أنها لم تنل ثقة المجلس التشريعي وهي حكومة أمر واقع



ولم تعد حكومة وطنية وقانونية. وأكد أن محمود عباس ليس له شرعية قانونية ولا دستورية وخاصة بعد تنكره لكل التوافقات الوطنية، وتكريسه للانقسام، وتقسيم الوطن والتواطؤ مع الاحتلال ضد أبناء شعبنا، مضيفاً: "لقد أصبح بذلك دكتاتورياً متفرداً بالقرار ووباء على القضية".

وطالب الأشقر المجلس التشريعي بإجبار حكومة الوحدة الوطنية التي يترأسها إسماعيل هنية للعودة لحمل الأمانة والقيام بمسؤوليتها الوطنية.

عقيلة التفرد والانقلاب

بدوره أرجع النائب مشير المصري تراجع



في الضفة حزبية فتوية ارات سياسية بثوب قانوني

الانتخابات التي توقعوا أن ترفضها حماس ليعتبروها هم والإقليم حركة متمرده ومن ثم استدعاء العالم لإخضاعها".



وأكد أنه لو جرت الانتخابات فإن السلطة كانت ترغب بالفوز في البلديات الكبرى في القطاع، بالإضافة لسيطرتها على معظم بلديات الضفة بطريقة أو أخرى، متوقفاً أنه في حال عدم فوزهم كانوا سيزعمون أن حماس لم تمكنهم من حرية العمل والدعاية الانتخابية، مضيفاً: "إنهم على كل الأحوال كانوا يريدوا بالانتخابات المكر السيء ولا يحق المكر السيء إلا بأهله".

غزة كيان معادي، مندداً بسياسة السلطة والحكومة القاضية بإدارة الظهر للقطاع وأهله الذين تجاوز تعدادهم (2) مليون نسمة.

وأكد تأييده لرفع الغطاء حسب القانون عن الحكومة والرئاسة وإعادة الاعتبار للمؤسسات التشريعية وعلى رأسها المجلس التشريعي، ودراسة إعادة الحكومة الحادي عشر برئاسة السيد إسماعيل هنية.

وأشار البردويل إلى أن منصب الرئاسة شاغر منذ عام 2009 قانوناً، وإن هذا المنصب لا يجوز بأي حال من الأحوال حسب القانون الأساسي الفلسطيني أن يحدد إلا من خلال انتخابات جديدة، لافتاً إلى بطلان كل القرارات والمراسيم التي صدرت عن الرئيس بعد 2009م.

المكر السيئ

النائب يونس الأسطل قال: "إن السلطة وحركة فتح يجيدون لعبة المكر السيء، فقد أرادوا نصب كمين لحركة حماس بهدف إيقاعها فيه وذلك عبر الإعلان عن

ودستورية ووطنية لا يملك أي شرعية، وهو منتهى الصلاحية وفاقد للشرعية القانونية والدستورية، داعياً حكومة التوافق للأخذ بزمزم المبادرة وتحمل مسؤولياتها الدستورية والقانونية أو الرحيل عن المشهد السياسي.

حكومة غير دستورية



أما النائب صلاح البردويل فقد اعتبر حكومة الحمد لله غير دستورية طالما أنها لم تنل ثقة التشريعي، مؤكداً أن قرار إلغاء الانتخابات بمثابة تساقق واضح مع قرار الاحتلال باعتبار قطاع

لجنة التربية تستمع لوكيل وزارة الإسكان



عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة الإسكان ناجي سرحان، وناقشت معه المشاريع الإسكانية والفئات التي تستهدفها هذه المشاريع وآليات الاستفادة منها، وترأس الجلسة رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، وحضرها أعضاء اللجنة النواب: يحيى العبادسة، سالم سلامة، يوسف الشرافي، محمد شهاب، وهدى نعيم. بدوره تساءل رئيس اللجنة النائب الجمل عن واقع المشاريع الإسكانية والفئات التي من المفترض أن تستفيد منها، والمعايير والآليات الإدارية التي تعتمدها الوزارة لمنح المواطنين حق الاستفادة من هذه المشاريع. من ناحيته أطلع سرحان رئيس وأعضاء اللجنة على واقع المشاريع الإسكانية التي نفذتها الوزارة بالإضافة إلى المشاريع التي تشرف على تنفيذها حالياً من خلال الجهات الممولة، لافتاً إلى أن من تلك المشاريع مشروع مدينة الأسرى المحررين بصفقة وفاء الأحرار والواقع بالقرب من محرة نتساريم، ومشروع الإسكان التركي في منطقة جحر الديك ومناطق أخرى والممول من مؤسسة IHH التركية والبالغ قيمته 12 مليون دولار بواقع 320 وحدة سكنية، مؤكداً أن نسبة الإنجاز في هذا المشروع

قد وصلت إلى 63٪ ومن المتوقع أن يتم التسليم مطلع العام القادم. وأشار إلى مشروع مدينة الشيخ حمد والممول من دولة قطر، وقال: "هذا المشروع مكون من ثلاثة مراحل وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى بواقع 1060 شقة تم توزيعها على الفئات المستهدفة، وكانت الوزارة حريصة على الشفافية المطلقة في كل المراحل، بالإضافة لكون القرعة كانت علنية، وعملية توزيع الشقق على المستفيدين تمت وفقاً للنظام والأصول". وكشف سرحان عن تأسيس صندوق سيتم بموجبه البدء بتنفيذ المرحلة القادمة لمشروع مدينة الشيخ حمد، لافتاً إلى أن تنفيذ هذه المرحلة سيعتمد على الدفعات المحصلة من المستفيدين من المشروع في

المرحلة الأولى. ونوه إلى دور وزارته في تذليل العقبات أمام الجهات الداعمة من حيث تخصيص قطع الأراضي ومراجعة المخططات الهندسية وتصميمها وتدقيقها بما يتناسب مع ثقافتنا وعاداتنا وتقاليدينا. من جانبهم عبر النواب أعضاء اللجنة عن شكرهم للجهود التي تبذلها الوزارة والجهات الداعمة والممولة لمشاريع الإسكان والتي تخدم المحتاجين والشرائح المهمشة من أبناء شعبنا خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها قطاع غزة. وأكدت اللجنة حرصها الشديد على اتباع معايير الشفافية والنزاهة والأولوية التي يتم بموجبها توزيع الوحدات السكنية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

التشريعي يصدر تقرير عمله لشهر سبتمبر

غزة - المكتب الإعلامي للتشريعي: أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني تقريره الإداري لشهر سبتمبر 2016، وتضمن التقرير إنجازات المجلس خلال الشهر الماضي لكافة نشاطات رئاسة المجلس واللجان والدوائر المختلفة. وقال المكتب الإعلامي للتشريعي، إن لجان المجلس التشريعي عقد خلال الشهر الماضي سبتمبر، سبعة اجتماعات و5 جلسات استماع لمسؤولين حكوميين وأعدت 4 تقارير واستقبلت 26 شكوى ووجهت 57 مراسلة لجهات حكومية لمتابعة قضايا ومشاكل وهموم تخص المواطنين.

رئاسة التشريعي

وذكر المكتب أنه تم عقد مؤتمر صحفي لرئاسة ونواب المجلس حول منع النواب من أداء فريضة الحج لهذا العام، بالإضافة إلى مؤتمر تنديداً بإدراج النائب فتحي حماد على لائحة الإرهاب الدولي، وتم إرسال مراسلات برلمانية للأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي حول مطالبة رئاسة المجلس التشريعي إدانة قرار الولايات المتحدة إدراج النائب فتحي حماد على قائمة الإرهاب الأمريكية، وقد تلقت الإدارة بعض الردود البرلمانية بالخصوص.

الأمانة العامة

وأشار إلى أن الأمانة العامة عقدت اجتماع للجنة الإدارية العليا للمجلس، وقام الأمين العام للمجلس التشريعي بمتابعة القضية الدستورية بالطعن على قانون اللجنة الإدارية الحكومية، والمشاركة في إعداد قانون حماية المستهلك، وفي إعداد قانون الصلح الجزائي، كما وشارك بعدد من اللقاءات الإعلامية مع بعض الفضائيات.

اجتماعات اللجان

عقدت اللجنة البرلمانية الخاصة بثلاثة اجتماعات لها لتحديد الخطوات العملية الواجب اتباعها لمعالجة أرض القطعة رقم (88). وعقدت لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان اجتماعاً مع السيدة دوبرافكا سيمونوفيتش المقررة الخاصة للأمم المتحدة في قضايا العنف ضد النساء وذلك لمناقشة حقوق المرأة في قطاع غزة. وعقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعاً مع رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية. كما وعقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية اجتماعين دوريين لها ناقشت عدد من القضايا التي تهم اللجنة.

جلسات الاستماع

وعقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية جلسة استماع مع عضوين من مجلس إدارة جامعة الأقصى لسماع المقترحات والحلول التي تم الاتفاق عليها. وعقدت لجنة الداخلية والامن والحكم المحلي جلسة استماع للمفوضية العليا للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تناول وضع الحريات في غزة والتطور الحاصل في الأجهزة الأمنية وأيضاً الأوضاع داخل السجون. وأيضاً مع مدير عام جهاز الامن الداخلي تناول صورة الأوضاع الأمنية في محافظات قطاع غزة. وأخيراً لرئيس بلدية خان يونس تناول العديد من شكاوى المواطنين بحق بلدية خان يونس. كما عقدت اللجنة البرلمانية الخاصة بسماع استماع مع رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية السيد إسماعيل محفوظ لمناقشة موضوع أرض القطعة رقم (88).

النشاط الإعلامي

وأصدرت الدائرة الإعلامية الأعداد 197-196 من صحيفة البرلمان، وقامت بالتغطية الإعلامية لـ 7 اجتماعات ولقاء وجلسة استماع للجان المجلس، وأصدرت 31 خبر صحفي، وتم التنسيق والترتيب لإجراء العديد من المقابلات والحوارات واللقاءات الصحفية والتلفزيونية والإذاعية مع د. أحمد بحر والنواب.

الشؤون القانونية والبحوث

أصدرت الإدارة 6 دراسات قانونية وتقارير وأوراق عمل، وأعدت 7 مذكرات قانونية، وعقدت 4 اجتماعات وورش عمل، ومشاريع القوانين والأنظمة واللوائح واحد.

اجتمعت مع مدير هيئة البترول اللجنة الاقتصادية تستمع لوكيل وزارة الاقتصاد الوطني



عقدت اللجنة الاقتصادية جلسة استماع لوكيل وزارة الاقتصاد الوطني حاتم عويضة، بحضور رئيس اللجنة النائب عاطف عدوان، والنائبان: سالم سلامة، ويوسف الشرافي، وذلك يوم أمس الأول بمقر المجلس التشريعي في مدينة غزة.

بدوره أشار رئيس اللجنة إلى أن الجلسة تأتي بهدف الاطلاع على سير العمل في وزارة الاقتصاد الوطني، ولبحث سبل الحفاظ على صحة المستهلك وخاصة في ظل حديث بعض التقارير الدولية عن تلوث بعض المنتجات المصرية وعدم مطابقتها للمواصفات العالمية. من جانبه أكد عويضة أن وزارته تعمل بكل طاقتها وكامل طواقمها من أجل الحفاظ على صحة المستهلك، مستخدمة بذلك كل مجموعات المراقبة والتفتيش بالوزارة والتي تنتشر في أسواق محافظات قطاع غزة كافة، وتجوب المحلات التجارية بشكل منتظم بهدف التأكد من سلامة المنتجات المعروضة للبيع.

وفيما يتعلق بالمنتجات المصرية بين عويضة أن الوزارة وفور علمها واطلاعتها على التقارير الدولية التي تناولت عدم مطابقة تلك المنتجات للمواصفات باشرت فرق الوزارة ومجموعاتها الفنية بفحص المنتجات المصرية بهدف

التأكد من صلاحيتها ومدى مطابقتها للمواصفات الفلسطينية قبل تسويقها وانتشارها في الأسواق. وفي معرض رده على تساؤلات أعضاء اللجنة عن الإجراءات الإدارية في معبر كرم أبو سالم بخصوص البضائع الواردة، أكد عويضة أن وزارته تقدم كافة التسهيلات الإدارية للتجار وتقوم بفحص البضائع والتأكد من مطابقتها للبيان التجاري والمواصفات الفلسطينية. وفي نهاية اللقاء أكد النائب عدوان على أهمية الاستمرار في مراقبة البضائع والأسواق للحفاظ على صحة المستهلك الفلسطيني.

هيئة البترول

إلى ذلك عقدت اللجنة اجتماعاً مع مدير عام هيئة البترول خليل شقفة واستمعت

منه لشرح حول واقع البترول وتوفر المحروقات في قطاع غزة وخاصة في ظل سياسة استمرار إغلاق المعابر من طرف الاحتلال الإسرائيلي، ومدى تأثير هذه السياسة على السوق الفلسطينية بالقطاع. بدوره بين شقفة أن هيئة البترول تتابع الأمر بشكل يومي ولديها رؤية وخطة واضحة من أجل تجاوز أي أزمة للوقود في الأيام القادمة، موضحاً أن الهيئة تواصلت مع أصحاب شركات البترول وأكدت عليهم بضرورة زيادة الكميات الواردة من الوقود من أجل تجاوز أي أزمة قد تطرأ في المستقبل القريب أو الأيام القليلة القادمة نتيجة لإغلاق المعابر، مشيراً إلى أن الكميات المتوفرة والمخزنة من البترول في غزة تكفي لتجاوز الأزمة، لافتاً لأن إغلاق المعابر يأتي بسبب الأعياد اليهودية.

نواب الضفة يهتفون السفير المغربي بنجاح الانتخابات البرلمانية

والذي أكد على الحق الإسلامي الخالص في مدينة القدس ومقدساتها، ونفى أي حق أو وجود لليهود في بيت المقدس والمسجد الأقصى المبارك، وتباحث النواب مع السفير حول كيفية استثمار هذا القرار الدولي لدعم ونصرة القدس وأهلها في المحافل الدولية المختلفة. بدوره أكد السفير محمد الحمزاوي على الرعاية التي يوليها جلالة الملك والقيادة المغربية للقدس من خلال صندوق بيت مال القدس الشريف والمشاريع التي يرفعها هذا الصندوق على أرض الواقع في مدينة القدس، بالإضافة إلى الدعم الدولي في مساندة القضية الفلسطينية وقضية القدس بشكل خاص، مقدماً شكره للنواب على مبادرتهم لزيارته وحرصهم على التواصل الدائم مع السفارة المغربية.



أجمع. وشكر وفد النواب دور المغرب في إصدار القرار المتعلق بمنظمة "اليونسكو"

أن تمتع المغرب بحالة من الديمقراطية والنزاهة إنما هو أمر يفخر به المغرب كل الشعوب العربية والإسلامية والعالم

ومشاركة كل أطراف العمل السياسي في المملكة المغربية في هذه العملية الانتخابية الحرة. وأشار النواب إلى أن المنطقة العربية تعيش حالة من التخبط والانشقاقات المختلفة والته السياسي، في حين نجحت المملكة المغربية باجتياز وإتمام العملية الانتخابية في ظل أجواء ديمقراطية ونزاهة، على الرغم من كل المعوقات، وذلك بحكمة قيادتها ممثلة بجلالة الملك المغربي "محمد السادس" والقيادة المغربية، مؤكداً أن هذه الانتخابات من شأنها المحافظة على الوحدة المغربية، ومعتبرين إنجازها نجاح لكل مكونات الشعب المغربي الشقيق. وأكد النواب أثناء اللقاء حرص الشعب الفلسطيني على سيادة المملكة المغربية ووحدة أراضيها، مشيرين إلى

هنا وفد من نواب الضفة سفير المملكة المغربية في رام الله بنجاح التجربة الانتخابية البرلمانية، مشيداً بالدور الحيوي والفاعل الذي تلعبه المملكة المغربية في دعم الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية في فلسطين. جاء ذلك لدى زيارة كلا من النواب: محمد طوطح، أحمد عطون، وأيمن دراغمة، للسفير المغربي محمد الحمزاوي في مكتبه بمقر السفارة في مدينة رام الله المحتلة بداية الأسبوع الجاري، لتقديم التهنئة له بمناسبة الإنجاز الذي حققته المملكة بإتمام العملية الديمقراطية والانتخابات التشريعية. ووصف النواب العملية الانتخابية التي جرت مؤخراً بالمملكة المغربية بالإنجاز الديمقراطي المشرف، منوهين لأنها انتخابات نموذجية نظراً لانخراط

لجنة التربية تناقش الوضع الصحي والتعليمي بالقطاع



بإجراءات تقييم وتقويم المناهج التعليمية الجديدة، مع ضرورة الاستعانة بالخبراء وأصحاب الاختصاص والكفاءات الوطنية سواءً بالوزارة أو خارجها، وتزويد المجلس التشريعي بتقرير مفصل حول المناهج ومدى صلاحيتها. وفي إطار منفصل تدارس أعضاء اللجنة عدد من التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية حول بعض الدوائر والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بعمل اللجنة، مؤكداً أنهم بصدد إجراء دراسة معمقة ومتكاملة لهذه التقارير ومن ثم إصدار التوصيات اللازمة بشأنها للمعنيين، مؤكداً على أهمية هذه التقارير في تحسين وتعزيز أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية. وعلى صعيد آخر ناقش أعضاء اللجنة عدد من الشكاوى التي تقدم بها بعض المواطنين، وأصدرت اللجنة التوصيات اللازمة بشأنها للجهات المختصة من أجل معالجتها حسب الأصول.

أمراض القلب والشرابيين نظراً لتزايد الحالات المرضية في هذا التخصص، مؤكداً على ضرورة تعزيز هذا الاختصاص بالكوادر المهنية والطبية البشرية واللوجستية. وشدد النجار على أن وزارة الصحة في رام الله لا تقوم بدورها وواجباتها تجاه المستشفيات والمراكز الطبية في القطاع، داعياً المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتغطية هذا النقص من خلال تقديم مساعدات عينية وأجهزة طبية للوزارة في القطاع بشكل مباشر وعاجل.

المسيرة التعليمية

إلى ذلك ناقشت اللجنة أوضاع المسيرة التعليمية ومؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة ووقفت على المشكلات المتعلقة ببرامج الدراسات العليا في بعض الجامعات، وفيما يتعلق بالمناهج الجديدة أوضح النائب الجمل أن لجنته كانت قد طلبت من الوزارة المباشرة

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية اجتماعاً دورياً لها مطلع الأسبوع الجاري بمقر المجلس التشريعي برئاسة النائب عبد الرحمن الجمل، وحضور أعضاء اللجنة كلاً من النواب: خميس النجار، سالم سلامة، يوسف الشرافي، ويحيى العبادسة. وناقشت اللجنة أثناء الاجتماع الأوضاع الصحية وواقع وزارة الصحة والمستشفيات الحكومية في القطاع، حيث قدم مسئول ملف الصحة باللجنة النائب خميس النجار شرحاً وافياً حول أوضاع الوزارة ومرافقها ومؤسساتها، منوهاً إلى وجود نقص حاد في الأجهزة الطبية، والمختبرات والتجهيزات والمستلزمات والمستلزمات اللازمة لعمل الطواقم الطبية في مستشفيات الوزارة ومراكزها الخاصة بالرعاية الصحية. وأكد أن الوزارة بحاجة للمزيد من الكوادر الطبية وخاصة فيما يتعلق بالعديد من الأمراض المزمنة، وتحديد

التشريعي يناقش تعديلات تشريعية لتعزيز حماية المستهلك

عقدت الإدارة العامة للشؤون القانونية في المجلس التشريعي ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون معدل لقانون حماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005م المقر من قبل المجلس المناقشة العامة، وذلك بحضور ممثلين عن وزارات الصحة والاقتصاد والزراعة، بالإضافة لممثلين عن الغرفة التجارية، وثلة من الحقوقيين والمحامين. بدوره أوضح مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية "أمجد الأغا" أن المشروع المقترح يكتسب أهمية كبيرة باعتباره يستهدف تعديل بعض النصوص القانونية السارية التي تعيق حماية المستهلك ولم تعد تتلاءم مع الظروف والمستجدات التي أفرزها الحصار على قطاع غزة، منوهاً أن بعض التجار باتوا يعمدون إلى التلاعب بالسلع والمنتجات خلافاً للمواصفات الفنية وهو ما تسبب بتفشي العديد من الأمراض والأضرار في صفوف المستهلكين. ونوه إلى أن هذه الورشة تأتي في إطار تهيئة المشروع للقراءة الأولى وتهدف إلى الاستماع إلى ملاحظات ممثلي الوزارات ذات الاختصاص واستدراك أوجه القصور التي كانت تعترى النص الأصلي.

من ناحيتهم أشاد الحضور بمضمون التعديلات التي تركزت على تعزيز حماية المستهلك في ظل حالة الحصار المفروض على قطاع غزة والتي تستهدف الحد من احتكار التجار للسلع الأساسية وتغليظ العقوبات على جرائم الغش وبيع السلع الفاسدة ومنتهية الصلاحية، علاوة على منح الوزير المختص صلاحيات اتخاذ تدابير احترازية ضد التجار المخالفين ضمن ضوابط ومعايير قانونية، كذلك تضمن التعديل صلاحية تصالح وزارة الاقتصاد مع التاجر المتهم بإحدى الجرائم ضد المستهلك ضمن محددات ومعايير قانونية وإجرائية تكفل الموازنة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

واتفق الحضور في نهاية الورشة على مراعاة الملاحظات المثارة والخروج بمشروع قانون والإسراع في إقراره لتحقيق الغاية المرجوة من المشروع والمتمثلة في الحد من حالات الغش والاحتكار والتلاعب بالأسعار التي يعاني منها المستهلك الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة.

التشريعي يشارك في جنازة الشهيد "نبهان"

شارك وفد من نواب المجلس التشريعي في جنازة الشهيد أحمد أكرم نبهان من مخيم الشاطئ والذي استشهد الأسبوع المنصرم متأثراً بجراحه التي أصيب بها أثناء عدوان عام 2008م "حرب الفرقان".

وشيعت جماهير غفيرة الشهيد نبهان بمشاركة فصائلية ورسمية واسعة، وبحضور أهل الشهيد وأصدقائه الذين استذكروا مواقفه البطولية أثناء مشواره الجهادي وعمله في صفوف المقاومة، داعين الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته. وقد رثى د. أحمد بحر في كلمة له ألقاها لدى مشاركته بالجنازة الشهيد معتبراً إياه من أبطال الشعب الفلسطيني الذين ضحوا بكل ما يملكون من أجل دينهم ووطنهم وشعبهم، وأضاف قائلاً: "لقد بذل الشهيد كل ما بوسعه وعلى مدار سنوات عديدة عاملاً ومجاهداً من أجل فلسطين والأقصى حتى أصيب بجروح بالغة جراء استهداف طائرات العدو له مما أفقده هذه الإصابة قدماء، لكنه ظل مرابطاً ومقاتلاً في سبيل الله حتى لقي الله شهيداً نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحداً".



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

الأونروا.. سياسة التراجع والتخلي التدريجي

أسست الأمم المتحدة منظمة أطلقت عليها تسمية "هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين" وذلك في نوفمبر 1948 لتقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين وتنسيق الخدمات التي تقدم لهم من طرف المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

وفي الثامن من ديسمبر من العام 1949 وبموجب قرار الجمعية العامة رقم 302، تأسست وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لتعمل كوكالة مخصصة ومؤقتة، على أن تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات لغاية إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، هذه المنظمة التي يرمز لها اختصاراً "أونروا"، من صميم مهامها تقديم الدعم والعون للاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من أرضهم قسراً بفعل عصابات الاحتلال.

الأونروا لم تعد كما كانت في سابق عهدها، فهي ومنذ فترة تنتهج سياسة التراجع في تقديم الخدمات وتقليصها إلى أدنى مستوى ممكن، فمنذ تولى السيد/ بيير كرهينبول مفوضية الأونروا في مارس 2014م، وخدمات الأونروا في تراجع متسارع على كافة الصعد فلم نلحظنا لبرنامج التشغيل لوجدنا تراجع ملحوظ طرأ عليه أدى إلى تراجع مطرد في أعداد الموظفين، نتيجة التقاعد وعدم التعويض بمعدل سنوي 5.6%، الأمر الذي زاد أعداد العاطلين عن العمل من بين الخريجين من 38% في عام 2014م إلى 42.5% في عام 2016م وبالتالي ازدياد معدلات الفقر المدقع.

رافق ذلك تنكر الوكالة لحقوق الموظفين العرب سواء في التثبيت، أو مسح الرواتب. وتم خفض موظفي البطالة وجاري العمل للتخلص من 350 عامل بطالة، كما تم تسريح 150 مهندساً بعقود مؤقتة.

كذلك الأمر في برنامج التعليم، حيث تتكدس أعداد الطلاب في صفوف مدارس الوكالة من متوسط 35 طالباً في الصف لعام 2014 إلى حوالي 50 طالباً في الصف لعام 2016. كما قلصت أعداد معلمي الأنشطة اللامنهجية، والأذنة، والسكرتارية في المدارس، وقلصت حصص العلوم من الصف الرابع، وخصص الاجتماعيات بالإضافة لتقليصات أخرى لا يتسع المجال لذكرها. أما لو نظرنا للميزانية نجد أن الفجوة التمويلية للوكالة (العجز في الميزانية العادية) قد زاد من 150 مليون دولار في عام 2014 إلى 180 مليون دولار في عام 2016م.

بالتوازي مع ذلك تراجعت المنح الدولية المقدمة للوكالة، في حين زادت نفقاتها نتيجة زيادة أعداد الموظفين الدوليين والوظائف العليا التي لا يظفر بها إلا أصحاب الجنسيات الأوروبية ومن هم على شاكلتهم، وهو أمر يرهق الموازنة ويبدد الأموال على رواتب الأجانب وامتيازاتهم دون أن يكون هناك عائد ملحوظ على حياة اللاجئين وأوضاعهم المعيشية والحياتية.

إن السياسة التي تنتهجها الأونروا والهادفة في نهاية المطاف للتراجع والتخلي التدريجي عن اللاجئين وهمومهم ولتؤكد أن هناك نية مسبقة لدى الأمم المتحدة وأرباب الأونروا لتبديد مقدرات الوكالة في أوجه لا تفيد جمهور المستفيدين من الوكالة وهم اللاجئين.

كما أن الأداء السيئ هو نتيجة طبيعية للإدارة السيئة، ولا يمكن إصلاح عمل الأونروا في ظل وجود قيادات غير مؤهلة وغير قادرة على ممارسة أساليب إدارية تؤدي لإنجاح العمل المتمثل في إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

وعليه فإنني أدعو الأمم المتحدة لإعادة الاهتمام الدولي باللاجئين، كما أدعو الأونروا لاستبدال مفوضها العام "كرهينبول" ونائبيه "ساندرا ميتشل"، بقيادات كفؤة قادرة على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الأونروا.

التشريعي يهنئ الأسير المحرر "أبو معمر"



الحياتية اليومية، واجبار مصلحة السجون على توفير العلاج اللازم للمرضى منهم، مندداً بإجراءات الاحتلال وسياساته التعسفية بحقهم، مؤكداً أن شعبنا بمكوناته كافة يقف مع الأسرى ويدعم حقهم بالحرية.

هنأ د. أحمد بحر، أمس الأسير المحرر عبد الكريم أبو معمر من محافظة رفح والذي أفرج عنه الاحتلال بعد قضائه مدة محكوميته البالغة عشر سنوات قضاها متنقلاً بين السجون، وتقدم بحر بالتهنئة الحارة من الأسير وذويه، متمنياً الفرج العاجل لبقية أسرائنا في سجون الاحتلال.

بدوره نقل الأسير المحرر "أبو معمر" معاناة الأسرى في السجون وواقع حياتهم اليومية، مؤكداً أنهم يعانون من الإجراءات التعسفية المتخذة من قبل إدارة السجون بحقهم، شاكرًا للتشريعي زيارته، وداعياً لمواصلة النضال على كل الأصعدة من أجل تحرير أسرائنا الأبطال من سجون الاحتلال.

من ناحيته طالب بحر المنظمات الحقوقية والدولية ببذل قصارى جهدها من أجل التخفيف من معاناة أسرائنا في السجون والاطلاع على أوضاعهم

بحضور عميد الكلية

أمين عام التشريعي يلتقي بطالبات الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية



ألقى أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون محاضرة أمام طالبات كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية بحضور عميد الكلية د. ماهر السوسي، ومشاركة كوكبة من الطالبات، بين خلالها مهام المجلس التشريعي وإنجازاته ومراحل الحياة البرلمانية في فلسطين.

واستعرض المدهون في محاضرته الحياة البرلمانية في فلسطين ومراحل تطورها، موضحاً أن فلسطين كان لها تمثيل برلماني في زمن الأتراك، وزمن البريطانيين، وكذلك أثناء فترة الإدارتين المصرية والأردنية، وصولاً للمجلس التشريعي الأول في عهد السلطة والذي تشكل عام 1996م.

وأشار إلى إنجازات التشريعي منذ تشكيله في العام (1996م)، مضيفاً أن السياسة التشريعية للمجلس التشريعي الأول والثاني كانت تنسجم وطبيعة الرؤية السياسية للمشروع الفلسطيني، مؤكداً المجلس التشريعي الحالي أقر أكثر من 55 قانوناً غالبيتها من القوانين الرئيسية مثل: القانون المدني، القانون التجاري، قانون الشركات، قانون المخدرات، وقانون الإجراءات، وتم التعديل على بعض القوانين لتنسجم والتطورات في وسائل الاتصال الحديثة

مثل: "شبكة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي".

ولفت المدهون أن أهم هذه القوانين هو قانون المعاملات الإلكترونية لسنة 2013 الذي يعتبر خطوة متقدمة في العمل التشريعي الفلسطيني، مشدداً أن العمل التشريعي أهتم بالعمل الرقابي وأنجز العديد من المهام الرقابية من خلال الأسئلة والاستجوابات وتشكيل لجان قصصي الحقائق، بهدف تجويد العمل الحكومي والمراقبة على أداء السلطة التنفيذية.

وعلى صعيد الخطوات الإجرائية نوه

المدهون إلى آليات سن التشريعات، مبيناً أن القانون يمر بمراحل متعددة تبدأ بتقديم المقترح من قبل الحكومة أو لجان المجلس التشريعي، ثم يعرض للمناقشة العامة، ثم القراءة الأولى، فالثانية وقد تكون هناك قراءة ثالثة بناءً على طلب النواب، مؤكداً أن التشريعي يعمل على إشراك المجتمع في إثراء القوانين والتشريعات التي تصدر عنه، من خلال دعوة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الرسمية للمشاركة في ورش العمل التي تعقد تمهيداً لإعداد القوانين.



■ تحرير ومتابعة
حسام علي أبو جججوح

■ سكرتير التحرير
نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+ 970 8 2829016

+ 970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps